مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق
اسم الكاتب: اسعد طارش عبد الرضا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7503
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Political Sciences Journal
Issue (68) December (2024) ISSN: 1815-5561 E-ISSN: 2521-912X

The Relationship Between Succession of Authority and Political Stability: Iraq as a Case Study

Asa'ad Tarish Abdul Ridaah*
asaad.ridaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Receipt date: 23/6/2024 Accepted date: 1/9/2024 Publication date:1/12/2024

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi68.746

Copyrights: © 2024 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This research examines the relationship between succession of authority and political stability (Iraq as a case study). It explores how different patterns of authority affect the stability of the political regime. It is important to note that the transfer of authority, whether peacefully or non-peacefully, has been referred to by various terms such as succession, rotation, or alternation of authority, among others. The manner in which authority is transferred can have significant impacts on political stability, as mismanagement of authority often leads to instability, conflict, and state fragility. The study concludes with a number of recommendations and findings aimed at enhancing the stability of political transitions in Iraq and similar contexts.

Keywords: authority, state, political stability, succession to authority.

* Asst. Prof. Dr./ University of Baghdad/ College of Political Science.

مجلة العلوم السياسية
العدد (68) كانون الأول (2024) E-ISSN: 2521-912X ISSN: 1815-5561

العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق

اسعد طارش عبد الرضا*

الملخص:

يتناول هذا البحث العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي (العراق دراسة حالة). إذ يتطرق البحث على كيفية تأثير أنماط السلطة المختلفة على استقرار النظام السياسي. ولابد من الإشارة إلى ان انتقال السلطة سواء أكان بطريقة سلمية أو غير سلمية قد أخذ مسميات عديدة منها التعاقب على السلطة أو تداول السلطة أو التناوب... الخ. وأن الطريقة التي يتم بها نقل السلطة يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على الاستقرار السياسي، حيث يؤدي سوء إدارة السلطة في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار والصراع وهشاشة الدولة. وتختتم الدراسة بتوصيات واستنتاجات تهدف إلى تعزيز استقرار التحولات السياسية في العراق والسياقات المماثلة.

الكلمات المفتاحية: السلطة، الدولة، الاستقرار السياسي، التعاقب على السلطة.

* أستاذ مساعد دكتور/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

المقدمة:

يُعد موضوع التعاقب على السلطة من المواضيع المهمة التي تدخل في صلب موضوع الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي، وضرورة من ضرورات الاستقرار وبدونها من الصعب الحديث عن استقرار سياسي. وإذا سلمنا بأن مؤشرات الاستقرار السياسي عديدة فان من أهمها هو موضوع التعاقب على السلطة. فمن جانب لها علاقة بالاستقرار الحكومي والسلطة السياسية، ومن جانب آخر لها علاقة بتحييد دور المعارضة السياسية وجعلها معارضة تعمل في إطار النظام. والمقصود بالتعاقب السلمي على السلطة وليس التعاقب غير السلمي، وتلك مسالة مرتبطة بالوعي السياسي للطبقة السياسية من حيث ايمانها بالتعاقب على السلطة، وليس الاستئثار بها لأن الاستئثار بطبيعته يؤدي إلى عدم استقرار سياسي.

من هنا تأتي أهمية البحث في العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي بِعَد التعاقب السلمي من اجل تحقيق الاستقرار السياسي، فضلا عن ذلك فان التغيير السياسي في العراق منذ عام 2003 يُشكل اختباراً حقيقياً لتعاقب السلطة سلمياً، بعد أن حمل دستور العراق النافذ مواداً تؤكد على الانتقال السلمي للسلطة، وكذلك قانون الأحزاب السياسية لعام 2015، الذي حمل مواداً لها علاقة بالتعاقب على السلطة على مستوى الدولة والأحزاب السياسية.

أما عن فرضية البحث فأننا ننطلق من فرضية مفادها" أن التعاقب على السلطة سلمياً عاملاً رئيساً من عوامل الاستقرار السياسي".

المنهجية:

انطلقت منهجية البحث بهدف تحقيق مبدأ التكامل المنهجي، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة السياسية من حيث مكوناتها وعناصرها والعوامل المؤثرة فيها وإيجاد التفسيرات اللازمة لها للوصول إلى النتائج المستهدفة.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لتداول السلطة

اولاً: ماهية تداول السلطة

في اللغة العربية لها عدة مرادفات تؤدي المعنى نفسه ومنها: التداول على السلطة، التداول السياسي، التعاقب، التناوب، توزيع السلطة، اقتسام أو تقاسم السلطة، المشاركة في السلطة، الخلافة السياسية، أو خلافة الحاكم أو خلافة السلطة، تغيير السلطة، انتقال السلطة، تبادل السلطة أو الحكم، استبدال الحكم، ممارسة وتولي السلطة، تجديد السلطة، اختيار الحاكم لتولي السلطة، الوصول إلى السلطة، انتخاب السلطة، وقد تعني الديمقراطية، أي الوصول أو الحكم بطريقة ديمقراطية.

أما في اللغة الإنكليزية: تستخدم كلمة (succession أو Alter Nance) بمعنى التعاقب أو التّداول على السلطة (حسين 2012، 11).

لا يبتعد التعريف الاصطلاحي عن التعريف اللغوي رغم تعدد المفكرين، ونبدأ بتعريفات بعض المفكرين العرب ومنهم: برهان غليون الذي يعرفها: " لا تقاس ديمقراطية أي نظام سياسي من خلال إحصاء عدد الأحزاب التي يرخص لها، وإنما من خلال درجة التداول الفعلي للسلطة بين النخب المتعددة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة وما ينجم عن ذلك من آثار مطلوبة وحتمية على مستوى عملي للمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص بين أفراد الأمة". تبعاً لذلك يمكن القول، بأن جوهر التعددية السياسية هو تداول السلطة بمستوياتها كافة. ونظام الحكم المتمخض عنها هو " نظام يمنح المحكومين الاختيار بشأن من يحكم ومدة حكمه وسياسات وممارسات الحكومة " (بسيوني 2005، 24). ويعرفها أحمد صدقي الدجاني: "على أنها مجموعة من الناس يتداولون أمرهم فيما بينهم ليحكموا أنفسهم بأنفسهم وليستخلصوا الأفضل وكلمة الشورى في اللغة العربية تعني هذا المدلول". وفي هذا شيء من التعميم للمفهوم والأمر ليس مقتصراً على تداول السلطة فحسب.

أما صلاح سالم زرتوقة فيعرفها: "بأنها خلافة سياسية ويقصد بها انتقال وتداول السلطة بين الحكام والأفراد أو بين الحكومات المتعاقبة، أو بين الأحزاب السياسية أو بين النخب السياسية، أو على أكثر من مستوى، على مستوى الجهاز الحكومي، الجهاز الاداري، الجيش، أو الحزب أو على مستويات الدولة كافة (حسين 2012، 12).

في هذا التعريف صيغة شمولية لمفهوم التداول وهو الاقرب الينا في التعامل مع المصطلح، والانتقال بحسب تعريف صلاح سالم زرتوقة هو الانتقال للسلطة سلمياً أو بوسائل أخرى. والشيء نفسه يمكن تأكيده هو أن هذا الادراك للمصطلح هو الاقرب لحالة المنطقة العربية في تعاطيها شكلياً وعملياً للمفهوم أي التداول فحسب وليس بالضرورة ان يكون سلمياً، وذلك لان غالبية الانظمة السياسية العربية تخترق دساتيرها فيما يتعلق بالتداول السلمي للسلطة. ومن المفاهيم الأساسية التي سادت بخصوص الإصلاح السياسي، مفهوم " المشاركة في السلطة " إذ لا يكفي أن يقع الإقرار بالحق في التعبير والتعددية السياسية والانتخاب، بل ينبغي أن يتبع ذلك إقرار الحق في المشاركة في إدارة السلطة، أي ما يصطلح عليه باسم التداول السلمي السلطة. وبحسب هذا الإدراك فالمواطنة – في مفهومها الصحيح – هي الشراكة الكاملة في كل شيء يتصل بالشؤون العامة، وشراكة في إدارة سلطةٍ سياسية هي جزء من الحق العام وليست اقطاعاً سياسياً لفئة صغيرة دون سائر المجتمع. ومن نافلة القول أن النضال السلمي من أجل المشاركة في السلطة مهمة تلقائية على كاهل سائر الديمقراطيين والإصلاحيين الذين عملوا من أجل إقرار حقوق سياسية سابقة، لأن كل المكاسب الإصلاحية التي حققوها ليست تساوي شيئاً، إن هي ارتطمت بصخرة رفض المشاركة السياسية، الموقف من هذه الأخيرة هو الامتحان الحقيقي للإصلاح السياسي: سواء بالنسبة إلى الذين طالبوا به وعملوا من أجله، أو بالنسبة إلى النخب الحاكمة التي أجبرت، بهذا القدر أو ذاك، على إبداء أشكال ما من التجاوب مع مطالب الإصلاح السياسي (بلقزيز 2007، 118–119).

أما المفكرين الغربيين فبدورهم يختلفون حول تعريف موحد نظراً لاختلاف انطلاقتهم، ومن أهم التعاريف تعريف موريس دوفرجيه إذ يعرفها: بأنها التناوب أو التعاقب وهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة الى الحكم، ثم من الحكم الى المعارضة والتعاقب بارز وموجود في البلدان ذات النظام الثنائي" (حسين 2012، 13). وهناك من يربطها بالحكم الراشد والتنمية السياسية المتفق مع دولة الحق والقانون والرّشادة في صنع واتخاذ القرار على كل المستويات والابتعاد عن تركيز السلطة في مؤسسة واحدة وتوفير الشفافية ورقابة المسؤولين والالتزام بتكافؤ الفرص في توزيع الخدمات وتوسيع دائرة المشاركة (حسين 2012، 14).

ويقصد بتداول السلطة أيضاً، وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب. وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي." وتتم العملية وفق آلية انتخابية حرة ونزيهة وفعالة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل بوجود شفافية تحد من الفساد والتضليل واستغلال النفوذ العام في العملية الانتخابية، حتى ترتقي "الانتخابات" إلى معنى الانتخابات وليس مجرد الاقتراع والتصويت الذي لا يعبر عن قناعة".(الكواري 2008، 112).

ويرتبط بذلك الحديث عن وجود آليتين رئيسيتين لانتقال السلطة من شخص أومن مجموعة أو من حزب إلى آخر وهما الانتخابات أي الانتقال السلمي وفقا لإرادة الناخبين، والعنف أي إجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك موقعه رغما عنه باستخدام صورة من صور الإجبار أو الإكراه.

ولاريب أن وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة يعتبر أمرا جوهريا لتحقيق التداول السلمي للسلطة بالمعنى الغربي. ومرة أخرى يعتبر إجراء هذا النوع من الانتخابات الدورية إحدى سمات النظم الديمقراطية الغربية لأنها – أي الانتخابات – الوسيلة الوحيدة

لتحقيق التداول الدوري للسلطة بعد مرور عدد من السنوات، الأمر الذي يسمح للناخبين بمحاسبة الرئيس أو رئيس الوزراء او الحزب أو الائتلاف الحزبي الذي وصل إلى السلطة في الانتخابات السابقة. ويرتبط بالتداول السلمي للسلطة أيضا وجود تعدد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة كي تنتقل السلطة من حزب إلى آخر أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم حزب آخر، الأمر الذي يعني أن التداول السلمي للسلطة قد لا يستقيم في ظل وجود حزب وحيد وان كان من الممكن حدوث نوع من التداول بين زعماء الحزب أو زعماء الاتجاهات المختلفة داخله (خربوش 2004).

وتُعد عمليات الانتقال السياسي السليم شأناً جوهرياً، ففي الديمقراطية السليمة يتخلى المرشحون الذين يخسرون في الانتخابات عن السلطة بطوعية ورضا وبصورة سلمية. ومن خلال قيامهم بذلك يستطيع المرشحون الخاسرون أن يخرجوا دون المساس بكرامتهم، ويساهمون من خلال ممثليم في تقوية التقاليد والممارسات والعادات الديمقراطية في دولتهم. وبالمثل، يساعد المرشحون الفائزون من خلال التواصل مع خصومهم السياسيين وإظهار الاحترام لهم، في ردم هوة الاختلافات والتخفيف من احتمالات نشوء نزاع يمكن أن يقوّض الديمقراطية والتنمية.

ففي الديمقراطية الحقيقية يساعد حكم القانون، والمؤسسات السياسية الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني المستقل في تأمين الاحترام للنتائج الانتخابية. إذ تعزز هذه المؤسسات والقيم بدورها ثقة الناس بحكوماتهم وتظهر استعدادهم لدعم انتقال السلطة بصورة سلمية. وتعمل الديمقراطية على التجاوب الحر بين الدولة والجماعة. وتتذرع الجماعة بضمانات دستورية تساعدها على الحؤول دون هدر الحكومة لحرية هذا التجاوب. وأهم هذه الضمانات المبدأ الدستوري، الذي يسمح بتنظيم تنازع الآراء والمذاهب تنظيماً حراً. وهذا هو مبدأ الحرية الديمقراطية ضد الحكومة، ويتبع هذا مبدأ حرية الرأي، التي يُعبر عنها الانتخاب. وهذه الحرية في الانتخاب يقرران اختيار

الحكومة، ويحددان الوجهة العامة للسياسة الحكومية. وهذه هي الحرية الديمقراطية في إقامة الحكومة وإسقاطها، وهاتان الحريتان يمتاز بهما النظام الديمقراطي عن غيره من الانظمة، اما الحريات الاخرى التي تتوفر فيه مشتقة من هاتين الحريتين الأساسيتين. (م.ماكيفر 1984، 250).

والتعاقب على السلطة هو " آلية لصعود قوى سياسية من المعارضة إلى السلطة ونزول أخرى إلى المعارضة والقادرة على تحقيق أكبر قدر من الاجماع والاتفاق". وعرّفت كذلك على " أنها تغيير في الأدوار بين القوى السياسية في المعارضة ادخلها الاقتراع العام إلى السلطة وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل في المعارضة". كما عرّفت على أنها التعاقب الدوري للحكام على سدة الحكم تحت صيغ الانتخابات حيث يمارس هؤلاء المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية ولمدة محددة سلفاً ومن هنا فان اسم الدولة لا يتغير ولا يزول دستورها ولا تزول شخصيتها المعنوية نتيجة لتغيّر الحكام والأحزاب الحاكمة (علي 2017، 203).

ثانياً: شروط ومتطلبات التداول السلمي للسلطة

ويُقصد به العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله، فيجعل شخصاً آخر يخلف نظيره في المسؤولية، فهو العملية التي تعبر عن جوهر الممارسة الديمقراطية بما تحتويه من تعددية حزبية وانتخابات دورية، ويعد الإقرار بحكم الأغلبية قاعدة هذه العملية، أما شروط التداول السلمي على السلطة فهي: التوافق بين أطراف العملية السياسية على سير المؤسسات، حياة حزبية مستقرة (تعددية أو ثنائية) وضمانات نشاط المعارضة، مع ضرورة وجود وعي اجتماعي عام حول أهمية مبدأ تداول السلطة باعتباره ضمان عدم هيمنة شخص أو جماعة على السلطة أو منصب معين، والسبيل لخلق جو من المنافسة السياسية بين عدة تشكيلات سياسية.

إضافة إلى ذلك يتطلب التداول السلمي على السلطة ما يأتي: (هادي 2018، 130)

1- إشراك الشعب في عملية تداول السلطة: فلا وجود للديمقراطية ما لم يكن هناك إقرار بأن الشعب هو صاحب السلطة، يمارسها بنفسه في اختيار حكامه وفي اختيار من يمارس السلطة نيابة عنه، ويعد الانتخاب هو الوسيلة الأساسية لتداول السلطة سلمياً.

2- تحديد النطاق الزمني لتولي السلطة: الذي يتطلب توقيت مدة تولي السلطة من جهة، ومن جهة أخرى تحديد عدد المرات التي تسمح للأشخاص بتوليها، وتتمثل الشروط التي تحكم تداول السلطة بالاتي:

1- الإطار الدستوري والقانوني: فالدستور يُفصل كيفية تطبيق آليات التداول على السلطة في مختلف المستويات والسلطات.

2- النظام الانتخابي: الذي يضم قواعد الانتخابات (قواعد الترشح، التصويت، تقسيم الدوائر الانتخابية، توزيع المقاعد وتحديد الفائزين).

3- الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية (إجراءات الترشح، التصويت، الدعاية الانتخابية، فرز الأصوات والطعون).

4- الثقافة السياسية السائدة: فغرس ثقافة المشاركة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وإيمان القيادة السياسية بأهمية المشاركة السياسية والتعددية- وسعيها الدائم لتقديم الضمانات والآليات لذلك- يمثلان ضماناً لمشاركة سياسية واسعة وقبول الجماهير لنتائج الانتخابات دون عنف. مع ضرورة النضج الجماهيري لوصول الأكفأ إلى قمة هرم السلطة السياسية.

المبحث الثاني: المدارس الفكرية المفسرة لحالة عدم الاستقرار ومؤشراته

اولاً: الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار بصفة عامة والاستقرار السياسي بصفة خاصة الحالة التي يسعى إلى بلوغها أي مجتمع أو نظام سياسي سواء كان متقدماً أو نامياً، ديمقراطياً أو غير

ديمقراطي. ونظراً لأهمية متغير الاستقرار السياسي وتأثيره على العديد من المجالات داخل الدولة، لابد من وضع مفهوم الاستقرار السياسي في صيغة معينة.

وقبل عرض بعض التعريفات للاستقرار السياسي لابد من الإشارة إلى إشكال أساسي يواجه مفهوم الاستقرار السياسي، فهناك من الباحثين من يتعرض للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، بدراسة مفهوم عدم الاستقرار السياسي، ما يجعل الاهتمام يدور حول تحليل محتوى عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي واقتصادي وتراجع الأداء المؤسسي أكثر من وصف ظاهرة الاستقرار السياسي، إلا أن هذا لا يمنع من فهم مدلول الاستقرار السياسي من خلال فهم الاستقرار عبر معرفة معكوسة، أي: دراسة عدم الاستقرار مادامت مؤشرات الاستقرار السياسي لا تثير ذلك الخلاف أو الغموض الذي يحول فهم الاستقرار السياسي. (هادي 2018، 127)

يُعَّرف الاستقرار السياسي بوصفه " امتثال السلوك السياسي لمجموعة من القواعد المحددة سلفاً والتي تكفل للنظام درجة معينة من القدرة على التنبؤ بأية نزاعات داخلية قد تحدث، ومعالجتها في سياق هذه القواعد شريطة أن يكون هناك اعتراف من قبل مؤسسات النظام ولو بحد أدنى من المعارضة. فكفاءة النظام السياسي مرهونة بمدى قدرته على التنبؤ لاتخاذ إجراءات استباقية تفادياً لأي نزاع يؤثر على استقرار الدولة في ظل الاعتراف بالآخر المختلف.

ويُعرف الاستقرار السياسي على أنه (ظاهرة تنتاب المؤسسات السياسية، والدستورية ذات طبيعة متغيرة، ومعقدة تلعب الظروف الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية دوراً في تحقيقها)، كما يمكن تعريفه بأنه" ظاهرة استقرار الثقافة السياسية في استجابة، وتفاعل الأفراد معها باعتبارها نتاج تاريخ المجتمع من حيث قيمه، ومبادئه، وتجارب مؤسساته السياسية، وغير السياسية، والتنشئة الاجتماعية- السياسية التي ينشأ عليها". (عودة 2013، 24) ويمكن تعريفه على أنه" ظاهرة تتحقق بالتأطير القانوني، والدستوري للصراعات السياسية بين الأطراف السياسية المختلفة لتحقيق الثبات والاستمرارية،

والاندماج داخل المؤسسات السياسية، والدستورية ليكون النظام في حركة مستمرة، ومتفاعلة بانتظام".(عودة 2013، 25)

عرفت الموسوعة البريطانية الاستقرار السياسي بأنه " الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات"، وعرفه آلان بال Allen Bell بأنه" حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي، يرتبط بمفهوم الشرعية السياسية، ويعمل على احتواء ما قد ينشأ من صراعات لتجنب استعمال العنف".(عزوق 2022، 508).

ثانياً: عدم الاستقرار السياسي

يمكن تعريف عدم الاستقرار بأنه" حالة يصعب خلو أوضاع المجتمعات منها بسبب روح الكراهية، والبغضاء بين أطراف النزاع والتي يمكن أن تخلق الظروف المؤاتية لحرب عامة" كما يذكر ذلك دانيل كودر، وعدم الاستقرار قد يكون سياسياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً، أو أمنياً فهو بحسب ما يتعلق به ومن خلال نظرية الصراع لهوبز وهي أحدى منطلقات الفكر الليبرالي الغربي والتي تقول بأن :" المجتمع البشري هو حالة من صراع وحرب مستمرة" والتي يوافقه عليها ماركس الذي اعتقد بأن جوهر الصراع يكمن في التضارب والتناقض بين مصالح الطبقات الاجتماعية التي تقود إلى الصراع الطبقي الدائم بفعل تقرير طبيعة العلاقات الإنتاجية التي يكونها الإنسان مع وسائل الإنتاج، وع ما تقدم نستطيع أن نقول أن للصراع جذوره في العلاقات الاجتماعية، والحياة الإنسانية ويعتبر مبدأ من مبادئها قائم بذاته ولا يمكن فصله عنها وذلك بحسب: (عودة 2013، 25)

1- نظرية (تنازع البقاء) التي تدل على الصراع من أجل البقاء.

2- (النظرية العرقية) التي تنقل الصراع من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي.

فان للصراع أساساً بيولوجيا بدرجة ما.

هناك فريق من الباحثين يلجأ إلى دراسة مؤشرات ظاهرة اللا استقرار السياسي كمدخل لفهم وتعريف وتفسير ظاهرة الاستقرار السياسي من بينهم الباحث حمدي عبد الرحمن حسن الذي عرف ظاهرة اللا استقرار السياسي بأنها تعني" عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات السائدة في المجتمعات وعجزه عن السيطرة عليها والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى". ومن هذا التعريف نستنتج بأن الاستقرار السياسي يعني قدرة النظام السياسي على إدارة الأزمات والصراعات واحتوائها.(عزوق 2022، 508)

تُعرف ظاهرة عدم الاستقرار السياسي على أنها (حالة تتجسد فيها التهديدات الداخلية والخارجية بوجود قوى سياسية متصارعة تؤثر على صانع القرار مع اختلاف الأيديولوجيات السياسية لها. ووجود أطماع خارجية في أراضي الدولة، أو خيراتها، أو في وحدتها السياسية، أو الناجمة عن صراع الدول الكبرى، أو الحفاظ على مصالحها، وحماية حلفائها". كما تُكمن الظاهرة على أنها" حالة ناتجة عن وجود قوى سياسية متصارعة ذات إمكانيات، وطاقات عالية، وقوة فائضة وقيادة تقنية تستطيع من خلالها التأثير على النظام السياسي ومجريات الأحداث السياسية بأساليب مختلفة" (عودة 2013، 26-27).

المبحث الثالث: مدارس تفسير وتعريف الاستقرار السياسي (عزوق 2022، 510)

اولاً: مدراس التفسير

1-الاستقرار السياسي حسب المدرسة البنائية الوظيفية: من روادها غابريل آلموند الذي تناول مفهوم الاستقرار السياسي من خلال الاقتراب الوظيفي، حيث شبه النظام السياسي بالكائن الحي الذي يسعى إلى تحقيق التكيف والتوازن والاستقرار في محيطه، ويعتبر أن نجاحه في تحقيق ذلك دليل على حيويته، وفي المقابل فان أي عجز عن التكيف يعد حالة طارئة وسلبية ينبغي تصحيحها كونها تهدد استقرار هذا النظام.

2-الاستقرار السياسي حسب المدرسة النظمية: من روادها ديفيد استون الذي شبه السلوك السياسي بالعمليات الوظيفية للكائن الحي، واعتبر الحياة السياسية في المجتمع بمثابة نسق، أي دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات، بمعنى أن النسق يتضمن نظاماً سياسياً موجوداً في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء عن طريق فتحتي المدخلات والمخرجات مع وجود تغذية عكسية تتضمن ردود فعل البيئة على مخرجات النسق. يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي مرادف لاستمرارية النظام السياسي وبقائه، ويعتبرونه القيمة العليا التي تتحكم في سلوك النظام ومعيار نجاحه، فلا مكان للتغيير الثوري في نظرية استون، فهي نظرية محافظة متحيزة للوضع القائم، تركز على كيفية دعم استمرارية النظام واستقراره لا على عوامل تغييره أو تطويره.

3-الاستقرار السياسي حسب المدرسة السلوكية: النظام السياسي المستقر حسب هذه المدرسة هو ذلك النظام الذي يسوده السلم، وتتم فيه العملية السياسية والاجتماعية وعملية اتخاذ القرار في إطار الدستور والقانون وعبر مؤسسات الدولة بعيداً عن ممارسات العنف السياسي.

نستنتج من التعاريف السابقة أن درجة الاستقرار السياسي ترتبط بمستوى أداء وقدرة النظام السياسي على استيعاب مكونات المجتمع على اختلاف انتماءاتها العرقية والدينية ومدى قدرته على تحقيق العدالة التوزيعية والتنمية الاقتصادية والمجتمعية، وحماية المشاركة السياسية والابتعاد عن السياسة الإقصائية، ومدى قدرته على تجنب استعمال وسائل الإكراه الشرعي إلا في حدود القانون ووفق ضوابط أخلاقية.

ثانياً: مؤشرات الاستقرار السياسي

وضع المختصون مجموعة من المؤشرات لقياس درجة الاستقرار السياسي في كل دولة من أبرزها نذكر :(عزوق 2022، 510-511).

1- الانتقال السلمي للسلطة: يتم عن طريق الانتخابات وفي إطار الدستور، بعيداً عن اللجوء إلى أساليب العنف للوصول للسلطة كالانقلابات العسكرية والثورات المسلحة.

2- شرعية النظام السياسي ومشروعيته: يتوقف استقرار النظام السياسي على مدى قدرته على اكتساب شرعيته ومشروعيته من خلال التزامه بالدستور والقانون واكتسابه رضا وقبول الشعب.

3- ارتفاع نسبة المشاركة السياسية: يرتبط استقرار النظام السياسي بمستوى مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم في المجالس المحلية والنيابية، وفي اختيار رؤسائهم وصناع القرار، ومدى إشراكهم في عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات العامة. وقد ربط صمويل هنتنغتون بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي، فحسبه تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب بناء مؤسسات سياسية قادرة على حماية المشاركة السياسية. فكلما ارتفع مستوى المشاركة السياسية كانت فرصة تحقيق الاستقرار السياسي أكبر.

4- غياب ممارسات العنف السياسي: تُعد الحروب الأهلية، الاغتيالات السياسية، الحركات الانفصالية والإرهابية، حركات التمرد والعصيان المدني من أبرز مهددات الاستقرار السياسي، قد يصدر العنف السياسي من الدولة تجاه المواطن ومكونات المجتمع ويسمى عنف الدولة، وقد يكون مصدره الجماعات والتنظيمات والأفراد ضد مؤسسات ورموز الدولة والنظام السياسي.

5- استقرار المؤسسة البرلمانية: يُعد تنظيم الانتخابات التشريعية بشكل دوري ومنتظم وفي إطار الدستور واستمرارية نشاط البرلمان إلى غاية انتهاء عهدته من مؤشرات الاستقرار السياسي، أما إذا تم حل البرلمان قبل استيفاء المدة القانونية اعتبر ذلك دخولاً لمرحلة الفراغ السياسي ما يشكل تهديداً للاستقرار السياسي.

6- استقرار السياسات الاقتصادية للنظام: تُعد التنمية الاقتصادية أحد مؤشرات الاستقرار السياسي، وهناك علاقة ترابطية بينهما، إذ تساهم البرامج التنموية في دعم شرعية ومشروعية النظام السياسي ورفع درجة الرضا والقبول الشعبي لهذا النظام ما

يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي، وأن الدولة المستقرة سياسياً من شأنها التفرغ لمشاريع الإعمار والتنمية الاقتصادية وستعمل على توجيه مواردها نحو تحقيق الأهداف التنموية، كذلك فإن البيئة المستقرة سياسياً جاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية ما يرفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية بالبلاد.

المبحث الرابع: التعاقب على السلطة في العراق والاستقرار السياسي

في الأنظمة السياسية الديمقراطية، تتألف الصورة السياسية للبلد (النظام السياسي) من حكومة تزاول السلطة، ومن معارضة تراقبها وتنقدها وتنافسها وتسعى إلى أبعادها عن السلطة في دورة انتخابية قادمة، وضمن هذه الصيرورة تكون المعارضة جزءا من النظام السياسي، غير إن الأمر في العراق لم يكن على هذه الشاكلة، فقوى المعارضة العراقية لم تكن جزءاً من النظام السياسي، بل هي خارج ذلك النظام بالكامل تنظيميا وجغرافيا(باستثناء الأحزاب الكردية) والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة النظام السياسي، فقد كان ذلك النظام ديكتاتورياً، فردياً، حزبياً، عسكرياً، وهي طبيعة لا تسمح بوجود معارضة سياسية حزبية حقيقية وفاعلة تكون جزءاً من صورته العامة، لم يكن من الممكن ان يتم انتقاد النظام السياسي، كما لم يكن باستطاعة احد انتقاد السلطة فضلا عن مراقبتها ومحاسبتها والسعي لإسقاطها في دورة انتخابية قادمة وذلك لأنه لم يكن يسمح قيام أحزاب حقيقية معارضة في العراق، وعمد النظام السابق على محاربة جميع الأحزاب والتيارات السياسية التي كانت موجودة في العراق الأمر الذي اضطرها إلى أن تكون متواجدة خارج العراق، إن النظام السياسي في تلك الفترة لم يكن قائما ومستندا على أساس تداول السلطة عبر الدورات الانتخابية، وإنما كان الشعب يمارس، (واجب البيعة) كلما دعته السلطة إلى ممارسة هذا الواجب، وابرز مناسبات ذلك الواجب التصويت الدوري على انتخاب الرئيس السابق المرشح الوحيد في كل (انتخابات) رئاسية.

وبعد سقوط النظام السابق، دخل العراق مرحلة انتقالية جديدة تتطلب تأسيس نسق واضح المعايير من الديمقراطية وذلك من خلال الاستناد إلى مبدأ التعاقب على السلطة، إذ توجد هنالك حقيقة جوهرية تتمثل في أن التحول الديمقراطي الحاصل في جميع الدول لن يؤدي إلى ممارسة ديمقراطية راسخة ومن ثم الوصول إلى الاستقرار السياسي إلا إذا ارتبط بوضع أسس وقواعد واليات ثابتة ومقبولة لتعاقب القوى السياسية العاملة في ساحة العمل السياسي على السلطة السياسية في تلك الدول. يمكن تحديد إن هناك صيغتان أساسيتان لتحقيق التعاقب على السلطة هما: (حسين 2007).

الصيغة الأولى: صيغة التنافس بين الأحزاب السياسية بوجود عدة أحزاب ذات قوة متساوية تقريبا، تتنافس فيما بينها من اجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها في إطار النظام السياسي القائم الذي تعتبر الأحزاب السياسية جزءا منه، وإحدى مؤسساته الرئيسة، سواء كان نظاماً برلمانياً أو رئاسياً، فالحزب الذي يفوز بأغلبية انتخابية يحصل على مقاعد أكثر في البرلمان ويشكل الحكومة (كما في النظام البرلماني) ويبقى حزب الأغلبية يمارس السلطة حتى قيام الانتخابات القادمة، فان حافظ على أغلبيته بقي في الحكم والاوجب عليه الخروج من السلطة وتسليمها إلى الحزب الفائز، وتعقب الانتخابات يجعل من مشكلة البقاء في السلطة مرتبطة ارتباط وثيقاً بمدى احتفاظ حزب الأغلبية بقاعدته الانتخابية وباتجاهات الرأي العام، وهذا يعني توفير إمكانية انتقال السلطة بصورة سلمية، فوجود التنافس الحزبي المنظم بشكل دستوري يحل مشكلة التعاقب على السلطة حلا سلميا.

الاستقرار السياسي حالة تختلف بحسب الأنظمة، والأزمنة، وبحسب الطرق المتبعة في تحقيقها حتى في النظم الديمقراطية فهي تخضع لطبيعة الأنظمة، وتفاعلاتها، وتعقيداتها، ومقدار ما وصلت إليه من تطور اقتصادي، واجتماعي، وسياسي ويعتبر البحث في الاستقرار، وعدمه المرتبط بالتعددية الحزبية الطريق المؤدي للكشف عن كل

مواطن الخلل، والاشكاليات التي تنتاب الحياة السياسية، والحياة الحزبية، والوقوف على أسبابها بعد تشخيصها تشخيصاً علمياً دقيقاً (عودة 2013، 34).

ومن هنا يبين الباحث محمد عز العرب في دراسته المعنونة بـ "المتغيرات الوسطية للعلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي." ان العامل الحاسم في تفسير تلازمية العلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي لا يتمثل في تحديد إثر أحدهما على الاخر، وهو ما يتطلب إدخال عوامل وسطية اخرى للوصول الى ما يمكن وصفه بالاستقرار الديمقراطي أو النظام الديمقراطي المستقر، خاصة مع وجود دول ذات نظام ديمقراطي ولكنها تعاني من عدم الاستقرار.

وبناءً على ما تقدم تطرق الباحث في هذه الدراسة المتغيرات الوسطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفسرة لطبيعة العلاقة الارتباطية بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي، وحول المتغيرات السياسية "الوسطية" يتحدث عن أهمية وجود علاقة ارتباطية بين الاستقرار المؤسسي وبين تطبيق هذه المؤسسات للسياسات بما يحقق العدالة، ويعني بذلك ان التحول نحو الديمقراطية يتطلب وجود مؤسسات خدمية ومؤسسات تمثيلية تقوم بمهام التعبير عن مطالب المواطنين والرقابة على أعمال الحكومة على نحو يفضي الى تغيير القواعد الحاكمة. ثم المؤسسات الامنية التي تعنى بالدفاع عن الوطن والمواطن. ويتطلب أيضا الإيفاء بالمتطلبات الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالمواطنة الشاملة عبر التضمين الكامل لكل الفئات، ومعاملة المواطنين على قدم المساواة في الحقوق والواجبات بدون تمييز. وفي هذا السياق يشير الى دور الاحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار المؤسساتي وبتشريع التحول الديمقراطي من خلال إرساء مفهومي المشاركة والمنافسة والى الفصل بين السلطات وأهمية مكافحة الفساد. أما فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الوسطية فانه يركز على أهمية الاستقرار السياسي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يرتبط بإدارة النخبة الحاكمة للموارد الطبيعية من خلال انتهاج سياسة توزيعية متزنة وعادلة.. ويرتبط ايضا بتحقيق

معدلات من التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي، ومستوى التضخم وغيرها من المؤشرات (المضحكي 2016)

بعد عام 2003، ومع تشكيل المؤسسات التمثيلية، أصبح تعيين الدرجات الخاصة يمر بموافقة البرلمان. المشكلة الأساسية تتمثل بأن هؤلاء المُعينين سياسيا لا يمثلون رؤية الحكومة، أو رئيسها، في إدارة الدولة بسبب نظام المحاصصة في المناصب الذي جعل هؤلاء ممثلين لأحزابهم في الدولة ومدافعين عن مصالحها، بدلاً من أن يكونوا مسؤولين في الدولة ينفذون الرؤية الحكومية الموحدة خدمة للصالح العام. وهكذا، بقيت النخبة السياسية ذاتها، بأحزابها المتقاسمة في سلطة القرار عبر التوافق، والمحاصصة في المناصب والنفوذ، تهيمن على إدارة الدولة من دون رؤية موحدة للحكم او تداول حقيقي للسلطة، على الرغم من مرور البلد بأربع دورات انتخابية بعد عام 2003 (عباس 2020).

تعود أهمية موضوع تداول السلطة، إلى أمور عدة أهمها:(والي 2017، 79).

1-تداول السلطة وانتقالها بصورة ديمقراطية، وبنزاهة انتخابية يعد مؤشراً جيداً لحالة الاستقرار والتقدم السياسي، في النظام السياسي البرلماني العراقي.

2-التداول، مقياس دقيق لمدى التطور الديمقراطي الناضج، فانتقال السلطة من حيث اعتماد الأسلوب التداولي، يمثل بعداً بنائياً ومؤسسياً للعملية السياسية.

3-التداول هو اختبار لقدرة النظام السياسي على الأداء الأفضل والمحك لقدرته على مواجهة التحديات وعلى الاستمرارية والبقاء.

4-التداول يحدد طبيعة وحدود ممارسة الحكم، والعلاقة بين مؤسسات النظام السياسي، وحجم وطبيعة التوازن بينها وبين القوى السياسية الفاعلة في العملية السياسية.

وعلى هذا الأساس جاء الدستور العراقي لعام 2005، وقانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 ضامنين لتداول السلطة ومن بين نصوصهما وموادهما ما يأتي: (والي 2017، 82-83).

– نصت الفقرة (3) من الديباجة (ديباجة الدستور) ما نصه،" لم يثنينا التكفير والإرهاب من أن نمضي قدماً لبناء دولة القانون، ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من أن نسير معاً لتعزيز الوحدة الوطنية، وانتهاج سبل التداول السلمي للسلطة...".

– نصت المادة (6) على أن" يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور".

– نصت المادة (9) من الدستور على الاتي:" تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي... ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة".

أما قانون الأحزاب فقد جاءت بعض مواده مؤسسة لتداول السلطة منها: (والي 2017، 83).

– المادة (5) اولاً " يؤسس الحزب على أساس المواطنة وبما لا يتعارض مع أحكام الدستور" ثانيا:" لا يجوز تأسيس حزب على أساس العنصرية أو المذهب أو التكفير أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي".

– ونصت المادة (6) منه على أن " يعتمد الحزب السياسي الآليات الديمقراطية لاختيار القيادات الحزبية".

– أما المادة (7) أولا فاشترطت لتأسيس أي حزب سياسي ما يأتي " عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه مع الدستور".

أم شروط تداول السلطة في العراق وتأثيرها على الاستقرار السياسي فهي:

1- غياب المعارضة البرلمانية

تعتبر دسترة المعارضة البرلمانية خطوة إيجابية للحد من هيمنة السلطة التنفيذية بقيادة رئيس الجمهورية على المؤسسة التشريعية، ولذلك نجد أغلب الأنظمة الديمقراطية الغربية تعطي أهمية خاصة للمعارضة، من خلال دسترتها وتمكينها من آليات تستطيع بواسطتها القيام بالدور المناط بها على أكمل وجه، كما أن المعارضة البرلمانية عند القيام بمهامها تلعب دور المحاسب والمراقب لسياسات وأعمال الحكومة، وبالتالي

تعويض هذه الأخيرة للنقد المستمر – شريطة أن يكون النقد بناء–، وذلك باستعمال الآليات الرقابية التي منحت لها من طرف المؤسس الدستوري لضمان محاسبة فعالة للكيفية التي تمارس بها الحكومة سلطاتها. ولكن هذا لا يعني عدم وجود تعاون وتشارك بين المعارضة والحكومة فيما يخص العمل البرلماني (مراح 2020، 229).

وتشمل مسؤوليات المعارضة ما يلي:

أ. التدقيق والفحص الدقيق لعمل الحكومة.

ب.مطالبة الحكومة بشرح أفعالها.

ج.مناقشة مشاريع القوانين، ومقترحات القوانين في البرلمان.

د. العمل في لجان تدرس مشاريع القوانين والقضايا الوطنية المهمة.

هـ.توفير بدائل للحكومة (سياسات)، إذ يرى السياسي الإيرلندي "جيم هيكينز" بأنه في الوقت الذي ينظر إلى المعارضة على أنها معرقلة لسياسات الحكومة، إلا أن ذلك لا يعني إطلاقاً عدم اتفاقها مع الحكومة على قضايا معينة والعمل معاً على حلها، مما يجعل أحد أصعب أدوار المعارضة كامناً بين عرقلة السياسات الحكومية، وإبراز أوجه قصورها في النقاش العام، مما يقوي عمل الحكومة الديموقراطية عن طريق زيادة شفافية العمل الحكومي، ومنح المواطن رؤية واضحة عن ما تفعله الحكومة، وتوفير البديل المستمع لصوت المواطن المهمش من قبل الحكومة هذا من ناحية، وبين دعم السياسات الحكومية التي تتفق عليها المعارضة من انحية أخرى. الأمر الذي يمنح المواطن صورةً جيدةً عن أحزاب المعارضة، ورسالتها التي قد تساعدها على الفوز في الانتخابات المقبلة؛ لأن الديموقراطية من دون اختيار جيد للأحزاب الحاكمة المختلفة ليست بديمقراطية تسير على نغمةٍ متوازنة وكفؤة. (داود 2022، 3-4).

2- المحاصصة

إن المحاصصة عبارة عن منهج سياسي اتبعتهُ الكتل والأحزاب السياسية العراقية في توزيع المناصب والمكاسب السياسية والوظيفية على المكونات الحزبية الفائزة في

الانتخابات تحت شعار إدارة شؤون البلاد من قبل الجميع دون استثناء. ومن هنا برزت مشكلة المحاصصة في العراق؛ لكون قادتها السياسيين عدّوها الخيار الأمثل لتحديد هوية العراق السياسية بعد 2003/4/9، وعلى أساسها وضعوا برامجهم الانتخابية والحزبية المفتقدة للطابع الوطني الشامل، فمن الصواب أن نحترم خيارهم هذا من إطار حقهم المشروع في تمثيل الفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها، إلا أنهُ يجب أن يحتل هذا الأمر الدرجة الثانية بعد درجة بناء الوطن الأم وهو العراق، فمثل هذا المشهد جعل المواطن العراقي البسيط يُسقط صفة الوطنية من أقطاب العملية السياسية، وبات ينظر إليها من منظار الهويات الفرعية الثانوية نهجاً وسلوكاً، وهذا ما تجسد فعلياً في شعاراتهم وحملاتهم الانتخابية ذات الطابع القومي الطائفي.(عبد الحميد، 2016)

أسهمت الهويات الطائفية في اندلاع صراعات حول مكانة كل طائفة وحجمها وحدود نفوذها. وكان لهذه الصراعات تأثير على الاستقرار والامن، ولاسيما عندما منحت شرعية لهذه الجماعات التي تمارس العنف وتدّعي تمثيل طوائفها. فضلاً عن ذلك فإن اعتماد العراق على النفط كمصدر أساسي للدخل زاد من تفاقم هذه الصراعات، نتيجة لعدم وجود سياسة واضحة وصريحة لإدارة الموارد(حسن2014، 9).

3- الائتلافات الحزبية

يعد نظام المحاصصة السبب الرئيس وراء تأخير تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، سيّما وأن كل ائتلاف في البرلمان يسعى الى الحصول على نسبة معينة في الحكومة التي يتم تشكيلها، وهو ما يزيد من حدة الانقسامات ويضع رئيس الحكومة المكلف أمام مسؤولية حساسة في الوفاء بتعهداته لتشكيل حكومة عراقية غير طائفية. (عرار 2018)

وعليه فالتداول والتبادل السياسي كممارسة أو منهج، لابد منهما لأي تطور سياسي واجتماعي واقتصادي سليم، يكفل الاستقرار والتقدم. فبناء مجتمع متقدم متحضر، يأتي من خلال ممارسة سياسية قائمة على الانتخابات الحرة والنزيهة، التي تتضمن التنوع السياسي والعقائدي والأيديولوجي، لكي تتيح المنافسة السلمية بين الأحزاب والقوى

الاجتماعية المختلفة، وتوفر ضمانات دستورية حقيقية لإمكانيات تداول السلطة وتبادلها بأساليب ديمقراطية مقبولة من المجتمع. فالقاعدة في الدولة القانونية المعاصرة، استقرت على حيازة سلطة الحكم على القواعد المنصوص عليها في الدستور. وهذا يعني أن أي وسيلة أخرى لتداول الانتخابات المستندة إلى الوسائل غير القانونية للتداول والتبادل، وانعدام وجود مشاركة حقيقية للقوى السياسية في المجتمع، ومن ثم احتكار السلطة لصالح حزب معين أو جماعة سياسية معينة، يؤدي إلى تناقض أو اضعاف النظام السياسي من حيث مصداقيته أو القبول به، وتزايد العنف والصراع بين الأطراف السياسية، وهذا ما وجدناه في الممارسة السياسية والاجتماعية للنظام السياسي السابق (والي 2017، 96).

النتائج والمناقشات:

النتائج:

1- واحدة من الآليات الرئيسة لتحقيق الاستقرار السياسي في أي بلد من البلدان هو التعاقب على السلطة بطريقة سلمية، لأن الاستقرار السياسي يتطلب تحقيقه توافر مجموعة من الآليات، وواحدة من هذه الآليات المهمة هي آلية التعاقب على السلطة، على أن ذلك لا يعني أنها الآلية الوحيدة التي يرتكز عليها في تحقيق الاستقرار السياسي، فكل من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يرفدان الاستقرار السياسي ويعززانه.

2- بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي علاقة وثيقة ومترابطة، والانتخاب هو الحالة المثلي لأولوية السلطة، إذ يرتكز على اختيار بواسطة تصويت أو اقتراع، وهو الحالة الأمثل للتعاقب، والتي أكدت وتؤكدها كل الدراسات المتعلقة بالبحث عن الاستقرار السياسي.

3- يلاحظ فيما يتعلق بالتعاقب على السلطة، وجود آليتين رئيسيتين لانتقال السلطة من شخص أوم ن مجموعة أو من حزب إلى آخر وهما الانتخابات أي الانتقال السلمي

وفقا لإرادة الناخبين، والعنف أي إجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك منصبه من دون ارادته باستخدام شكل من اشكال الإجبار أو الإكراه.

4- تتماشى اليات تداول السلطة مع طبيعة الاستقرار، فكلما كان الاستقرار واضحاً في الدولة كلما أصبح بالإمكان الحديث عن آليات التعاقب على السلطة، وتلك مسألة لا تتعلق بالنظام السياسي فحسب، وإنما حتى في الأحزاب السياسية، ومدى تمتع الأحزاب بالديمقراطية في تولي المناصب كلما رفدت الاستقرار من جانب والتعاقب على السلطة من جانب آخر.

5- واحدة من الآليات الرئيسة للتعاقب على السلطة والمؤدية إلى الاستقرار السياسي هي وجود الانتخابات، ومدى الإيمان بها من أطراف العلاقة، النظام السياسي والأحزاب السياسية والشرائح المجتمعية، والالتزام بمخرجاتها.

6- يرتبط التداول السلمي للسلطة وجود تعدد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة كي تنتقل السلطة من حزب إلى آخر أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم حزب آخر، الأمر الذي يعني أن التداول السلمي للسلطة قد لا يستقيم في ظل وجود حزب وحيد وان كان من الممكن حدوث نوع من التداول بين زعماء الحزب أو زعماء الاتجاهات المختلفة داخله.

7- على الرغم من نسبية مفهوم الديمقراطية وتحقيقها، إلا أن ما يرفد الديمقراطية وتحقيقها هو حكم القانون، والمؤسسات السياسية الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني المستقل في تأمين الاحترام للنتائج الانتخابية. إذ تعزز هذه المؤسسات والقيم بدورها ثقة الناس بحكوماتهم وتظهر استعدادهم لدعم انتقال السلطة بصورة سلمية.

8- إن كانت طبيعة العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي مؤمنة بالشكل الإيجابي الذي تم الإشارة بمعنى الإيمان والالتزام بالتعاقب على السلطة باعتباره دافعاً باتجاه الاستقرار السياسي، فهذا يعنى إمكانية الانشغال بتحقيق التنمية بمعناها الشامل، فلا تنمية بدون استقرار سياسي.

9- دخل العراق (بعد تغيير النظام السياسي في العام 2003) مرحلة انتقالية تطلبت تأسيس نسق واضح من المعايير الديمقراطية وذلك من خلال الاستناد إلى مبدأ التعاقب على السلطة، إذ توجد هنالك حقيقة جوهرية تتمثل في أن التحول الديمقراطي الحاصل في جميع الدول لن يؤدي إلى ممارسة ديمقراطية راسخة ومن ثم الوصول إلى الاستقرار السياسي إلا إذا ارتبط بوضع أسس وقواعد واليات ثابتة ومقبولة لتعاقب القوى السياسية العاملة في ساحة العمل السياسي على السلطة السياسية في تلك الدول.

10- على الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد عام 2003 وإجراء الانتخابات الدورية، إلا أن هناك حاجة ماسة لتعزيز مفهوم التداول السلمي للسلطة. وأن النظام السياسي قد شهد انتقالات سلمية للسلطة، فإن معظم الأحزاب السياسية ما زالت تفتقر إلى الممارسات الديمقراطية فيما يتعلق بتداول المناصب الحزبية. هذا الأمر يؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي ويعزز العوامل الأخرى التي تسهم في عدم استقرار الوضع السياسي.

المناقشات:

أما عن المناقشات التي يمكن توضيحها في هذا البحث فهي

1. أن الكثير من بلدان الدول النامية، أو بلدان الجنوب بحسب تسمية الباحثين لها، كانت قد انشغلت بإجراء الانتخابات، بدون تهئية مستلزمات التعاقب على السلطة سلمياً، وأت أن مجرد إجراء انتخابات سيعفيها من أن تكون دول استبدادية، وعلى الرغم من هذا المسعى إلا أنها ظلت في منطقة وسط بين الاستبداد والديمقراطية، فلا هي استبدادية بالمطلق ولا هي ديمقراطية، وهو ما تم ملاحظته في كثير من تلك البلدان، وبالمحصلة لم تؤد تلك الإجراءات إلى استقرار سياسي، إذ ظلت بلدان غير مستقرة وتعاني الكثير من المشكلات على المستوى السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، وهو ما يخضع هذ الموضوع للمناقشة فيما يتعلق بالكيفية التي من خلالها تستطيع

تحقيق الاستقرار السياسي في جزئية مهمة من جزئيات تحقيقه وهو الإيمان بالتعاقب على السلطة؟

2. لم تؤمن الكثير من الأنظمة السياسية في بلدان الدول النامية، لاسيما تلك التي اعتادت على حكم الحزب الواحد، العائلة الواحدة، الأقلية الواحدة، بالتعاقب على السلطة، لأسباب كثيرة منها السلطة الأبوية التي ترى فيها سبيلاً للاستقرار، في وقت أن هذه البلدان فشلت في تحقيق الاستقرار، وبالتالي القيام بتنمية حقيقة في تلك البلدان. وما يخضع للمناقشة هو كيفية تحويل الإدراك لهذه الأنظمة السياسية من أن الإيمان بالتعاقب على السلطة بشكله السلمي هو السبيل لتحقيق الاستقرار السياسي وليس الاستئثار بالسلطة، خاصة وأن بعضها حكم لعقود لم تشهد خلالها بلدانهم أي حراك سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي إيجابي؟

3. كيف يمكن للعراق تحويل ديمقراطيته الناشئة إلى ديمقراطية راسخة، رغم وجود العديد من المحددات التي تعيق هذا التحول، مثل الصراع على السلطة وعدم إيمان بعض القوى السياسية الرئيسية بمبدأ التداول السلمي للسلطة.

الخاتمة:

تبين من خلال التطرق الى المفاهيم المتعلقة بالتعاقب على السلطة والاستقرار السياسي أن من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي هي مسألة التعاقب على السلطة صحيح أنها ليست المؤشر الوحيد لكن من الصحيح أيضاً أنها من أهم تلك المؤشرات.

فالتداول والتبادل السياسيان كممارسة أو منهج، لابد منهما لأي تطور سياسي واجتماعي واقتصادي سليم، يكفل الاستقرار والتقدم. فبناء مجتمع متقدم متحضر، يأتي من خلال ممارسة سياسية قائمة على الانتخابات الحرة والنزيهة، التي تتضمن التنوع السياسي والعقائدي والأيديولوجي، لكي تتيح المنافسة السلمية بين الأحزاب والقوى الاجتماعية المختلفة، وتوفر ضمانات دستورية حقيقية لإمكانيات تداول السلطة وتبادلها بأساليب ديمقراطية مقبولة من المجتمع. فالقاعدة في الدولة القانونية المعاصرة،

استقرت على حيازة سلطة الحكم على القواعد المنصوص عليها في الدستور. وهذا يعني أن أية وسيلة أخرى لتداول الانتخابات المستندة إلى الوسائل غير القانونية للتداول والتبادل، وانعدام وجود مشاركة حقيقية للقوى السياسية في المجتمع، ومن ثم احتكار السلطة لصالح حزب معين أو جماعة سياسية معينة، يؤدي إلى تناقض أو اضعاف النظام السياسي من حيث مصداقيته أو القبول به، وتزايد العنف والصراع بين الأطراف السياسية، وهذا ما وجدناه في الممارسة السياسية والاجتماعية للنظام السياسي السابق

وقد توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

1-التعاقب على السلطة سلميا المؤشر الأهم من مؤشرات الاستقرار السياسي، لأنه يؤدي إلى حل إشكالية الصراع على السلطة، ويؤدي إلى استقرار المؤسسات السياسية.

2-يحيّد التعاقب على السلطة دور المعارضة السياسية، فيما يتعلق باللجوء إلى القوة، ويمنحها الأمل في الوصول إلى السلطة عبر تعاقب الأدوار.

3-لا يعني التعاقب على السلطة سلمياً قمة الهرم السياسي فحسب، وإنما ينسحب على كل مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية خاصة منها الأحزاب السياسية، وتحديداً دمقرطة اختيار القيادات الحزبية وكوادر الحزب.

4-من الضروري الحد من محددات التعاقب على السلطة سلمياً في العراق، والالتزام بمواد الدستور المتعلقة بالتعاقب على السلطة، ومواد قانون الأحزاب المتعلقة بالأمر نفسه.

5-الالتزام بما جاء في الفقرة الرابعة أعلاه، يؤدي إلى تحقيق مؤشر مهم من مؤشرات الاستقرار السياسي في العراق.

قائمة المصادر:

الكواري، علي خليفة. 2008. "نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية." في *الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المضحكي، فهد. 2016. العلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي. جريدة الأيام البحرينية. عدد.9939 (حزيران/يونيو).

بسيوني، محمد شريف. 2005. "المبادئ الأساسية للديمقراطية." في *الديمقراطية والحريات العامة*، محمد شريف بسيوني وآخرون. الولايات المتحدة الأمريكية: جامعة دي بول.

بلقزيز، عبد الإله. 2007. *في الإصلاح السياسي والديمقراطية*. اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع.

حسن، حارث. 2014. *الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء*. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

حسين، سعد علي. 2007. منهجية التعاقب على السلطة في العراق. الحوار المتمدن. عدد (1885). 2007/4/14.

حسين، مرزود. 2011–2012. الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989–2010). أطروحة دكتوراة. جامعة الجزائر /كلية العلوم السياسية والإعلام.

خربوش، صفي الدين. 2004. تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات. الجزيرة نت. 3 تشرين الأول 2004.

www.aljazeera.net/NR/exeres/BA8C7694_2EB3_4368_8C4C_93A78F68BA7Bhtm.

داود، عماد صلاح الشيخ. 2022. *المعارضة البرلمانية والأداء التشريعي الكفوء (خريطة طريق موجزة لعمل الأقلية البرلمانية)*. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

دستور العراق لعام 2005.

عباس، عقيل. 2020. معضلة التداول السلمي للسلطة في العراق وخيارات الاحتجاج. سكاي نيوز عربية. 3 كانون الأول/ديسمبر، 2020.

https://www.skynewsarabia.com/blog/1397843-
%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-
%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-
%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC.

عبد الحميد، حسن سعد. 2016. "مشهد المحاصصة في العراق." جامعة كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية. آذار/مارس 2016.

http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/03/30/%D9%.

عرار، أمجد. 2018. "المحاصصة الطائفية المشكلة أم الحل في العراق." جريدة البيان الإماراتية. 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

عزوق، نعيمة. 2022. "الديمقراطية التوافقية كمقاربة لتحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في الدول العربية: دراسة التجربة اللبنانية." *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*. المجلد (17)، عدد.2 (ديسمبر): 510-511. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/209227

علي، نصر محمد. 2017. "الشرعية وإشكالية التعاقب على السلطة: دراسة في دور النظام الانتخابي." المؤتمر العلمي الدولي الأول. أيار/مايو 2017.

عودة، فلاح جاسب. 2013. "التعددية والحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق بعد عام 2003." رسالة ماجستير. جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية.

قانون الانتخابات لعام 2015.

ماكيفر، م.روبرت. 1984. *تكوين الدولة*. ترجمة: حسن صعب. بيروت: دار العلم للملايين.

مراح، أحمد. 2020. "دور المعارضة البرلمانية في مراقبة عمل الحكومة (دراسة على ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016)." *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*. المجلد (6). عدد1(يونيو): 229. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118379

هادي، سهيلة. 2018. "الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق." *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. المجلد (10). عدد.3 (سبتمبر): 127-130. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59926

والي، خميس حزام. 2017. "تداول السلطة في العراق بعد عام 2003." *مجلة العلوم السياسية*. عدد.53 (يناير): 79-96. DOI: https://doi.org/10.30907/jj.v0i53.86.

List of References:

Abbas, Aqeel. 2020. "The Dilemma of Peaceful Power Transition in Iraq and Protest Options." Sky News Arabia. December 3, 2020. https://www.skynewsarabia.com/blog/1397843-%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC.

Abdul Hamid, Hassan Saad. 2016. "The Scene of Quotas in Iraq." Karbala University: Center for Strategic Studies. March 2016. http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/03/30/%D9%.

Ali, Nasr Mohammed. 2017. "Legitimacy and the Dilemma of Power Transition: A Study of the Role of the Electoral System." First International Scientific Conference. May 2017.

Al-Kuwari, Ali Khalifa. 2008. "Towards a Comprehensive Concept of Democracy in Arab Countries." In The Contemporary Nation-State: Crisis of Integration and Disintegration. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Al-Mudhakki, Fahd. 2016. "The Relationship Between Democratic Transition and Political Stability." Al-Ayam Bahraini Newspaper. Issue 9939 (June).

Arar, Amjad. 2018. "Sectarian Quotas: Problem or Solution in Iraq?" Al-Bayan Newspaper (UAE). October 16, 2018.

Awda, Falah Jassem. 2013. "Pluralism, Political Parties, and the Phenomenon of Political Instability: A Case Study of Iraq After 2003." Master's Thesis. Al-Nahrain University/College of Political Science.

Azouq, Naima. 2022. "Consociational Democracy as an Approach to Achieving Political Stability and Social Peace in Arab Countries: A Study of the Lebanese Experience." *The Critical Journal of Law and Political Science*. Volume 17, no.2 (December): 510-511. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/209227

Bassiouni, Mohamed Sharif. 2005. "Fundamental Principles of Democracy." In Democracy and Public Liberties, Mohamed Sharif Bassiouni et al. USA: DePaul University.

Belqeziz, Abdelilah. 2007. *On Political Reform and Democracy*. Latakia: Dar Al-Hewar for Publishing and Distribution.

Dawood, Imad Salah Al-Sheikh. 2022. "Parliamentary Opposition and Efficient Legislative Performance: A Brief Roadmap for the Parliamentary Minority." Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.

Electoral Law of 2015.

Hadi, Suheila. 2018. "Political Stability: A Study of Indicators and Contributing Factors." *Journal of Studies and Research in Arab Journal of Humanities and Social Sciences*. Volume 10, no. 3 (September):127-130 . https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59926

Hassan, Harith. 2014. "The Sectarian Crisis in Iraq: A Legacy of Exclusion." Beirut: Carnegie Middle East Center.

Hussein, Marzoud. 2011-2012. "Parties and Power Transition in Algeria (1989-2010)." Doctoral Thesis. University of Algiers/Faculty of Political Science and Media.

Hussein, Saad Ali. 2007. "Methodology of Power Transition in Iraq." Civilized Dialogue. Issue 1885. April 14, 2007.

Iraqi Constitution of 2005.

Kharboush, Safi Al-Din. 2004. "Power Transition in the Arab World: Between Legislation and Implementation." Al Jazeera Net. October 3, 2004. www.aljazeera.net/NR/exeres/BA8C7694_2EB3_4368_8C4C_93A78F68BA7Bhtm.

Marah, Ahmad. 2020. "The Role of Parliamentary Opposition in Monitoring Government Performance: A Study in Light of the Algerian Constitutional Amendment of 2016." *Comparative Legal Studies Journal*. Volume 6, no.1 (June): 229. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118379

McKeever, M. Robert. 1984. The Formation of the State. Translated by Hassan Saab. Beirut: Dar Al-Ilm for Millions.

Wali, Khamees Hizam. 2017. "Power Transition in Iraq After 2003." *Journal of Political Science*. no.5 (January): 79-96. DOI: https://doi.org/10.30907/jj.v0i53.86.